Mediterranean City-to-City Migration

Dialogue, Knowledge and Action

Peer-Learning Event

How to build knowledge on urban migration: innovative tools and practices to face data challenges

19-20 March 2019, Al Hussein Cultural Centre, Amman

Summary of Discussions

الإطار العام

تلخّص هذه الوثيقة نتائج الاجتماع الإقليمي للتعلّم من النظراء، المنعقد ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية باستضافة **أمانة عمان الكبرى** يومَي 19 و20 آذار/مارس 2019. جمع هذا اللقاء أكثر من 50 مشاركاً من 13 إدارةً من إدارات المدن، وجمعية وطنية واحدة تابعة للسلطات المحلية، وقسمين إقليمين تابعين لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، فضلاً عن خبراء وممثّلين عن المنظمات الدولية. وقد اختير المشاركون على أساس عملية تنافسية لتقديم الطلبات. يمكن الاطلاع على جدول أعمال الاجتماع هنا.

عالج الاجتماع الإقليمي الأول للتعلم من النظراء مشكلة تحديات البيانات التي تواجهها المدن والسلطات المحلية عند تطبيق سياسات الهجرة والدمج. وقد تمّ اختيار هذا النطاق المواضيعي استناداً إلى التوصيات والأولويات المحدّدة من قبل المدن المشاركة في الاجتماع الافتتاحي للمرحلة الثانية من المشروع (فيينا، تشرين الأول/أكتوبر 2018). عُقد هذا الاجتماع بموجب قواعد تشاتام، وبالتالي في ما خلا الكلمات الرسمية ودراسات الحالة المعروضة، لم يتمّ إسناد التعليقات خلال النقاش وتبادلات الآراء إلى أشخاص بعينهم.

يمكن الاطلاع على صور الاجتماع عبر هذا الرابط.

الكلمات الافتتاحية والترحيبية الرسمية

رحّب **أحمد الملكاوي، مدير مدينة أمانة عمان الكبرى**، بالمشاركين باسم أمين عمان د. يوسف الشوارية، مذكّراً بتاريخ الهجرة والهوية الغنية التي تتمتع بها عمان. كما شدّد السيد الملكاوي على قدرة عمان على التعلم من تجاربها السابقة وتحسين قدرتها على الاستيعاب والمنعة، بهدف أداء دورها كمدينة وتوفير إمكانية الوصول إلى خدماتها للجميع.

لفتت **سارة شلايغر، مديرة مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في عمان**، إلى أنّ مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية يتعمّق في الرابط بين التوسّع الحضري والهجرة، بهدف حصد منافع التنوّع لجميع المواطنين. في هذا المنظور، اعترفت السيدة شلايغر بأهمية هذا المشروع لا بالنسبة إلى حافظة المنطقة المتوسطية في المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة فحسب، بل أيضاً بالنسبة إلى أولوية تعزيز سياسات الهجرة القائمة على الأدلة على مختلف المستويات، من خلال ربط تحسين قدرة البيانات من جهة بتعزيز خطاب متوازن بشأن الهجرة من جهة أخرى.

عرض **الأمين عباد، مسؤول البرامج في منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة**، أهداف الاجتماع ومنهجية تبادل الآراء. شدّد السيد عباد على الدورالأساسي لتبادل الممارسات والخبرات المحلية بين المدن التي تواجه قيوداً متشابهة، والمستعدة لصياغة حلول قابلة للتطبيق تناسب أطرها المحلية.

المفاهيم والتعريفات الأساسية

عرض **هادي عساف، وهو خبير مستقل**، المفاهيم الأساسية وإطار العمل المتعلق بتحديات البيانات والأدوات المبتكرة، استناداً إلى الوثيقة المواضيعية، بما في ذلك:

- يعتمد صنع السياسات الفعال، فضلاً عن التقييم والرصد، لا سيما في مجال استقبال المهاجرين ودمجهم، بشكل كبير، على مدى الوصول إلى المعلومات الدقيقة والمحدّثة، على المستويين الوطني والمحلي على السواء؛
- تعرقل القيود المفروضة على مدى توفّر البيانات، ودقتها وجودتها، صياغة سياسات مستنيرة، وهي عملية تبقى، بدورها، معتمدةً بشكلٍ كبير على التصورات العامة والأجندات السياسية؛

- يجدر بالحكومات تعزيز خطاب متوازن حول الهجرة، يأخذ في الاعتبار مساهمات المهاجرين واللاجئين في القطاع الاقتصادي وسوق العمل، مع تقييم تأثيرهم على أنظمة الرعاية الاجتماعية؛
- يشكّل التنسيق بين المؤسسات ونسج الشراكات المحلية مع الشركاء المحليين، على غرار منظمات المجتمع المدني، وجمعيات المهاجرين، ومؤسسات البحث، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، جزءاً لا يتجزأ من عملية جمع البيانات وتبادل المعلومات؛
- تُعتبر المؤشرات أساسيةً لتجزيء أهداف السياسات العامة إلى أهداف خاصة، ودعم عملية رصد التقدم، وتوفير مصدر أساسي للمعلومات من أجل تقييم النتائج؛
- يمكن سحب المعلومات والبيانات الخاصة بالهجرة من المصادر الإحصائية (كتعدادات السكان والمساكن، ومسوح الأسر المعيشية)، والبيانات الإدارية (كرخص الإقامة، وعمليات عبور الحدود)، والبيانات المبتكرة أو "البيانات الضخمة" (كبيانات الهواتف الجوالة، والحوالات النقدية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وأجهزة الاستشعار الرقمية).

وذكّرت **فاطمة فرناندیز، مسؤولة المشاريع في منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة**، بأهمية البيانات المحلية في رصد إنجازات الخطط والأجندات العالمية وتقييمها. كما ذكّرت السيدة فرناندیز بأنّ الاتفاق العالمي حول الهجرة والاتفاق العالمي حول اللاجئين ينظران إلى البيانات المحلية على أنها "أساسية" من أجل اعتماد سياسات مستنيرة، منبّهةً إلى أهمية إنشاء مساحات موثوقة لبلوغ المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني. يمكن الاطلاع على هذا العرض التقديمي هنا.

أما **ديما أبو دياب، منسّقة البرامج الوطنية في منظمة الأمم المتحدة- الموئل في الأردن**، فلفتت إلى أنّ التوسّع العمراني السريع يرتبط بارتفاع معدّلات الهجرة والتلوث التي ينبغي معالجتها. كما عرضت السيدة أبو دياب الاستراتيجية الحضرية القائمة على الأدلة التي تطوّرها منظمة الأمم المتحدة- الموئل في الأردن، بالتنسيق مع جهات فاعلة محلية، مثنيةً على الدور الأساسي الذي تؤديه المراصد الحضرية، وإعداد ملفات عن المدن والدوائر، والمراجعات المكتبية، والمسوح المحلية. يمكن الاطلاع على هذا العرض التقديمي هنا.

المراصد المحلية ومؤشرات المقارنة لمواجهة تحديات البيانات

توسّع **أكرم خريسات، مدير مرصد عمان الحضري**، أكثر في موضوع المؤشرات من خلال عرض عمل المرصد لتحسين التخطيط الحضري الاستراتيجي وصنع القرارات بطريقة واعية بالنسبة إلى كلٍّ من الجهات الفاعلة العامة والخاصة. وشدّد السيد خريسات على أهمية المؤشرات الدولية لأغراض القياس المرجعي، بهدف فهم مكانة المدينة بالنسبة إلى غيرها. على مستوى الحوكمة المحلية، يهدف مرصد عمان الحضري إلى ترسيخ شبكة من الأقسام المترابطة التي تكون قراراتها متّصلة ببعضها. على سبيل المثال، يمكن ربط المؤشرات المتعلقة بالتعليم أو الصحة بمشاريع البنى التحتية، مما يساهم في تفادي أوجه التضارب في البيانات وتعزيز منعة المدينة. على جدول أعمال الاجتماع هنا.

عالجت **فرانشيسكا ليونيتي، مديرة المشاريع في برنامج المدن المتعددة الثقافات التابع لمجلس أوروبا**، موضوع المؤشرات الحضرية الدولية، فعرضت لمؤشر المدن المتعددة الثقافات، فيما تولى **خيسوس سالسيدو، خبير مساعد من برنامج الأمم المتحدة- الموئل**، شرح مؤشر ازدهار المدن الخاصة بالبرنامج.

مؤشر المدن المتعددة الثقافات

فرانشيسكا ليونيتي

مجلس أوروبا

يندرج هذا المؤشر ضمن إطار برنامج المدن المتعددة الثقافات الذي أنشأه مجلس أوروبا عام 2009 بالتعاون مع 12 مدينة رائدة. يتضمّن هذا المؤشر سلسلةً من المؤشرات الفرعية التي تركّز على نواتج السياسات. في هذا المنظور، يدعم المؤشّر مشاريع بناء القدرات بالنسبة إلى المدن الراغبة في تطوير سياسات التعددية الثقافية الخاصة بها، وتطبيقها، وتقييمها. أما هدفه النهائي، فهو مساعدة المدن في حصد ثمار التنوّع. من أصل 135 مدينة عضو،

مؤشر ازدهار المدن

خيسوس سالسيدو

برنامج الأمم المتحدة- الموئل

يسعى هذا المؤشر إلى مساعدة المدن في صياغة سياسات قائمة على الأدلة، فضلاً عن رصد إجراءاتها وتقييمها. وهو يندرج ضمن إطار مبادرة ازدهار المدن التي تهدف إلى تحسين قدرات الرصد وآفاق مساءلة المدن عند تطبيق خطة التنمية 2030 والخطة الحضرية الجديدة. أما الهدف النهائي لهذا المؤشر، فهو تحديد العوائق والميسّرات لتنفيذ إجراءات المدن في ما يتعلق بستة أبعاد من الازدهار الحضري.

خضعت 97 منها لتمرين في وضع معايير المقارنة. شمل ذلك عملية تقييم ذاتي، تضمّنت 83 سؤالاً عالجت 12 بعداً من الدمج والاندماج. يمكن الاطلاع على العرض التقديمي هنا.

تتضمّن هذه المبادرة أيضاً مؤشّر تصوّر يتعمّق في تصوّرات المدنيين. يمكن الاطلاع على العرض التقديمي هنا.

تحديات جمع بيانات الهجرة على المستوى المحلي

عالجت المناقشات التالية التحديات المتعلقة بجمع بيانات الهجرة على المستوى المحلي ومعالجتها، ومنها:

انعدام البيانات

- تدعو الحاجة إلى المزيد من المعلومات لإغناء عملية التخطيط الحضري، وتوفير الخدمات، وإغناء عملية حوكمة الهجرة الحضرية بشكل عام.
- تُعتبر إدارة الهجرة من اختصاص الحكومات الوطنية. كذلك هي الحال بالنسبة إلى جمع بيانات الهجرة ومعالجتها. ونادراً ما تكون الإحصاءات الوطنية مفصّلة، في حين أنّ الحكومات المحلية تفتقر إلى اختصاص إنجاز مثل هذه المهمة.
- تتضمّن المؤشرات المنصوص عليها في الخطط العالمية بيانات غالباً ما لا تكون متوفّرةً محلياً، أو تتوفّر على المستوى الوطني فقط.
- نسجاً على المنوال نفسه، من الصعب على الحكومات المحلية الوصول إلى معلومات عن المهاجرين العابرين أو ذوي الوضع غير النظامي.

انعدام القدرات والأدوات

- حتى عندما تكون البيانات في المتناول، فإنّ السلطات الوطنية تفتقر إلى الأدوات اللازمة لتحليل هذه البيانات وتفسيرها والمقارنة بينها.
- تفتقر الحكومات المحلية إلى الأدوات والآليات لسحب البيانات، وتصميم سياسات قائمة على الأدلة، كونها لا تملك الموارد المالية أو البشرية اللازمة للوصول إلى هذا الهدف.

- يؤدي انعدام آليات التنسيق الواضحة بين الأقسام إلى تداخل البيانات في ما بينها أو استحالة المقارنة بينها.
- يمتنع العديد من المهاجرين عن التواصل مع السلطات المحلية للوصول إلى الخدمات العامة، بسبب طبيعة وضعهم على المستوى القانوني.

الإرادة السياسية

- هناك حاجة إلى إعطاء الأولوية للأدلة وتخصيص الموارد لجمع المعلومات وعرضها من أجل صنع السياسات بطريقة واعية.

البيانات المحلية ضمن إطار اللامركزية المتدنية: حالة الكاميرون

في دول مثل الكاميرون، يُسجّل تدنٍّ في مستوى اللامركزية وانعدام لموارد مكتب الإحصاء (BUCREP بالفرنسية) الذي يعود آخر تعداد سكاني له إلى العام 2005، مما يجعل عملية جمع البلديات والمدن لبيانات موثوقة حول الهجرة عمليةً صعبة للغاية. بالإضافة إلى هذه العوامل، هناك ميل إلى التعاون مع الهجرة من وجهة نظر أمنية، مع تخصيص قسم كبير من الموارد ذات الصلة إلى إدارة الحدود. هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فتتفاقم التوترات بين المناطق الناطقة بالإنجليزية والفرنسية في البلاد بسبب آثار التحركات البشرية المتفاوتة على المناطق عبر الحدودية في الكاميرون. إزاء ذلك، ظهرت مبادرات في بلديات مختلفة لسدّ هذه الثغرة، إنما بطريقة منفصلة ولا يُعوّل عليها. في هذا الإطار، تحاول جمعية "بلدات ومدن متّحدة في الكاميرون" (CVUC) توحيد صوت البلديات بهدف تزويد السلطات المحلية ببيانات من أجل صنع السياسات بطريقة أكثر ملاءمة ومتانة.
يمكن الاطلاع على العرض التقديمي هنا.

الفرص والدروس وطرق المضيّ قدماً

نظم المعلومات الجغرافية وآليات التنسيق

كانت الاستفادة من تقدّم التكنولوجيات الرقمية، لا سيما نظم المعلومات الجغرافية، من الأدوات التي حظيت بالاهتمام الأكبر خلال الاجتماع. فبدت فرص تحديد موقع البيانات على خريطة المدينة، كبيانات تسديد الضرائب، وجمع النفايات، أو حالات الطوارئ المسجلّة (الحرائق مثلاً)، مع إمكانية مقارنة البيانات بين مختلف الأقسام المشاركة في هذه الأنظمة، ثمينةً لرصد الدمج والتماسك الاجتماعيين، وتصميم سياسات مكيّفة مع الاحتياجات المحدّدة.

المؤشرات البديلة المتوفّرة محلياً

على امتداد الأنشطة المنفّذة، حدّد المشاركون المؤشرات والأدوات التي يمكن أن تساهم في تكريس السياسات القائمة على الأدلة، رغم كونها غير متوافقة تماماً مع بعض المؤشرات المعيارية، أو لا تقدّم صورةً شاملةً عن وضع الهجرة. وبشكلٍ خاص، حدّد المشاركون مصادر بيانات لصياغة مؤشرات على المستوى المحلي تساهم في متابعة التوصيات المتعلقة بالوصول إلى سوق العمل، والمشاركة في السياسة، والتعليم، والتخطيط الحضري، وتوفير أدوات الترحيب. في العديد من الحالات، تطلّبت إمكانية جمع البيانات (من خلال الاستبيانات أو تعداد الأشخاص، والمشاريع إلخ.) إنشاء مساحات وخدمات مسبقاً تتيح التواصل بشكلٍ وثيق مع المهاجرين، إما من خلال أدوات الترحيب، أو بناء القدرات، أو تعزيز الدمج في المناطق الحضرية.

البيانات الضخمة كفرصة سانحة

ذكّرت مبادرات عدة بأنّ القطاع الخاص سبق وبدأ الاستفادة من بيانات المواطنين، من دون أن تفعل السلطات العامة ذلك قدر ما ينبغي. في هذا المنظور، يجب تناول البيانات الضخمة كفرصة سانحة بالنسبة إلى السلطات المحلية والإقليمية، خاصةً وأنه ما زال يتعيّن التعمّق في قسمٍ كبير من إمكانياتها. تشير البيانات الضخمة إلى كميات كبيرة من البيانات المولّدة عبر الأجهزة الرقمية، على غرار منصات الإنترنت، وأجهزة الهاتف الجوال، وخدمات الحوالات الإلكترونية. فضلاً عن ذلك، تستخدم شبكات الهاتف الجوال سجلات الاتصالات المجهولة المصدر في مجال الهجرة.

التعاون مع منظمات المجتمع المدني وجمعيات المهاجرين

ترتبط القدرة على جمع البيانات وصياغة سياسات قائمة على الأدلة، ارتباطاً مباشراً، بالقدرة على إنشاء فسحات موثوقة، والتواصل مع السكان المهاجرين بغضّ النظر عن وضعهم القانوني، وضمان حماية البيانات والحقّ بالخصوصية. في هذا المنظور، تحافظ العديد من المنظمات غير الحكومية، كجمعيات المهاجرين أو المنظمات الخيرية، على روابط أقوى مع المهاجرين على الأرض، كما تتمتع بالقدرة على الوصول إلى المزيد من المعلومات المفصّلة بالمقارنة مع السلطات المحلية. لهذا السبب، يُعتبر إشراك المجتمع المدني وإنشاء آليات التنسيق بهدف ضمان حقّ المهاجرين في المدينة مهماً جداً على المستوى المحلي، حيث تفتقر الحكومات غالباً إلى السبل والشرعية اللازمة لتطبيق هذه السياسات بشكلٍ مستقل.

الدروس الأساسية والمضي قدماً

1. **تُعتبر السياسات القائمة على الأدلة أساسيةً لدعم خطاب متوازن حول الهجرة.** تساعد المعارف المناسبة والمتينة حول ظاهرة الهجرة في الحؤول دون صنع السياسات بناءً على حجج انفعالية ومشوّهة وتمييزية.
2. **تُعتبر منظمات المجتمع المدني لاعباً أساسياً في بناء الثقة وتكوين المعارف.** من خلال الترويج للخدمات وبناء رابط الثقة مع المهاجرين، يمكن للمجتمع المدني أن يساعد في التقريب بين السلطات المحلية والأشخاص المقيمين في المدينة.
3. **التنسيق بين المؤسسات ضروري.** تُعتبر الحوكمة المتعددة المستويات أساسية لضمان عدم التكرار في جمع البيانات وتوليدها، والحرص على اتساق السياسات بدرجة مناسبة في مختلف مستويات الحوكمة.
4. **يجب أن تكون البيانات دقيقة، وقابلة للمقارنة، ومناسبة التوقيت.** لكي تساهم السلطات المحلية في ضمان وصول المهاجرين إلى الحقوق والخدمات، كما هو موجز في الخطط العالمية والوطنية، يجب أن تكون بياناتها متينة، وقابلة للمقارنة، ومحدّثة.
5. **تتيح المؤشرات العالمية وضع أسس مقارنة دولية، لكن الالتزام بها لا يكون ممكناً دوماً.** صُمّم عددٌ من المؤشرات الواردة في الخطط العالمية، على غرار خطة 2030، ليُطبّق على المستوى الوطني، وبالتالي يكون تفصيلها وتطبيقها على المستوى المحلي صعباً أو مستحيلاً عادةً.

الخطوات المقبلة للمشروع

أوجزت **آنا فيدر، مديرة مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية في المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة**، الخطوات المقبلة للمشروع، على نحوٍ يتضمّن الأنشطة التالية:

- افتتاح الدعوة إلى العمل حتى 27 آذار/مارس
- تنظيم اجتماع ما دون إقليمي للتعلّم من النظراء في صفاقس (تونس) يومي 25 و26 حزيران/يونيو
- تنظيم اجتماع للتعلم من النظراء في بيروت (لبنان) في أيلول/سبتمبر
- تنظيم ندوات مقبلة عبر الويب

يمكن الاطلاع على العرض التقديمي هنا.

الملاحظات الختامية

اختتم **جوليان سيمون، المنسّق الإقليمي للمنطقة المتوسطية في المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة**، الاجتماع مشدّداً على ضرورة معالجة الهجرة استناداً إلى نهج يقوم على تعدّد أصحاب المصلحة، مضيفاً أنه من الضروري أن تسعى المشاريع القائمة على الحوار إلى احترام معايير الجودة والجدوى بهدف دعم صنّاع القرار بشكلٍ فعال. فضلاً عن ذلك، حذّر السيد سيمون من صياغة السياسات بتأثيرٍ من الانفعالات، مذكّراً أنّ البيانات مهمة لتصميم سياسات فعالة، وكذلك لرصد مدى تقدّم هذه السياسات وتقييمها. جديرٌ بالذكر أنّ إمكانية المقارنة بين البيانات هي عملية طموحة وطويلة المدى، تعتمد على تعزيز بناء القدرات، بهدف تعزيز تحكّم المدن بالأنشطة، وضمان توفّر الإرادة والمسؤولية حول هذه المسألة.

أما **نسرين الأعرج، مستشارة أمين عمان للمشاريع والتعاون الدولي**، فذكّرت بأنّ تاريخ عمان تكوّن بفضل الثقافة الغنية التي حملتها معها مختلف موجات المهاجرين. بناءً عليه، يُعتبر كلّ من يعيش في عمان مواطناً. كما شددت السيدة الأعرج على أنّ الدمج المحلي يعني عدم إغفال أيّ أحد وتلبية احتياجات الجميع.

ملحق: أمثلة عن الممارسات المعتمدة في مدن "مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية" لجمع البيانات محلياً

رصد الدمج في فيينا

وُلد ما يصل إلى 38% من السكان في فيينا خارج النمسا، أو أنهم يحملون جواز سفر أجنبي. عام 2007، أطلقت المدينة خطة رصد الدمج والتنوع، وهي أداة تمكّن من مراقبة مستوى الدمج بشكلٍ مستمر بين المواطنين، وإجراء تقييم لمدى جودة المدينة في إدارتها للتنوّع. تتضمّن خطة فيينا لرصد الدمج مجموعةً من قواعد البيانات التي تهدف إلى تعزيز عامل الموضوعية في النقاشات العامة حول الهجرة والدمج، وتشكيل مصدر لصنع السياسات القائمة على الأدلة. وهي تجمع خبراء من مختلف أقسام إدارة المدينة في قاعدة بيانات واحدة، ناهيك عن باحثين وخبراء من مجالات متنوّعة في العلوم الاجتماعية. ترصد هذه الأداة البيانات المتعلقة بالوصول إلى العمل، والتعليم، والمشاركة السياسية، والسكن إلخ.، للتحقق إلى أيّ مدى تخلّف الهجرة تأثيراً على مكانة المواطنين الاجتماعية، ومشاركتهم في التعليم، والتنقل بداعي العمل إلخ. للقيام بذلك، تعتمد الأداة على مجموعة بيانات مرتكزة على سجل صدر عام 2001، وبدرجة كبيرة على مسح القوة العاملة الخاص بالاتحاد الأوروبي، واستقصاء الاتحاد الأوروبي للدخل والظروف المعيشية. وبشكلٍ خاص، تقيس هذه الأداة ثمانية مجالات، هي: (أ) المساواة والمشاركة، (ب) التعليم، (ج) التوظيف وسوق العمل، (د) الدخل والضمان الاجتماعي، (هـ) الصحة، (و) السكن، (ز) البنى التحتية، (ح) والمساحات العامة والعيش المشترك. وقد دعم مرصد الدمج، خلال عشر سنوات من تطبيقه، مقاربة صياغة السياسات الموجّهة نحو التنوّع، مع تسجيل نتائج مرضية. للاطلاع على العرض التقديمي، انقر هنا.

نظام غازي عنتاب لقواعد البيانات الجغرافية

بهدف تعزيز التنسيق في الإجراءات على مستوى السياسة البلدية، صمّمت بلدية غازي عنتاب قبل عدة سنوات نظام للمعلومات الجغرافية. وبموجبه، تُلزم مختلف الأقسام بإدخال وتحديث البيانات المتعلقة بمجالها، بهدف مقارنتها على خريطة للمدينة تتضمّن أيضاً معلومات متنوّعة عن الحوادث والحالات الطارئة وغيرها ذلك. ويهدف ذلك لا إلى رصد ظواهر نشوب الحرائق وغيرها من الحالات الطارئة فحسب، بل أيضاً إلى عرض آليات استجابة مناسبة للأمكنة التي تُسجّل فيها هذه الظواهر أعلى معدّلاتها. على سبيل المثال، من خلال المعلومات التي يُدخلها قسم الإطفاء في قاعدة البيانات، يتيح نظام المعلومات الجغرافية إعداد "خرائط تمثيل حراري" تُحدّد الأماكن التي يخلّف فيها الحريق التأثير الأكبر. بهذه الطريقة، تتمكّن السلطات المحلية من مراقبة المنطقة عن كثب. وليس هذا فحسب، بل يمكنها أيضاً تنفيذ أنشطة توعوية للمواطنين المقيمين في تلك المناطق، لكي يعرفوا كيفية الوقاية من هذه الظاهرة والتعامل معها. وبالإضافة إلى مختلف الأقسام البلدية، تشارك في هذا

المشروع جهات فاعلة أخرى، كممثّلي الأحياء، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، وغرف التجارة. يمكن الاطلاع على هذا العرض التقديمي هنا.

نظام المعلومات الجغرافية "نحن رام الله" (WeRamallah)

موقع نظم المعلومات الجغرافية الخاصة ببلدية رام الله هو منصّة متكاملة مشتركة بين القطاعات، تقوم بجمع البيانات المكانية، وإدارتها، ومراجعتها، وتحليلها، وتصويرها، من خلال الاستفادة من قوة الخرائط في جمع المعلومات لوصف تفاصيل المدينة. تعود هذه الأداة بالمنفعة على المواطنين والزوار، وهي تحدّث البيانات المجمّعة من الميدان لتحسين نوعية المعلومات وتكاملها، وتوفير معلومات موثوقة حول التخطيط الحضري وصنع القرارات. ترافق تطوير هذا النظام مع إنشاء عدد من تطبيقات الويب التفاعلية للموظفين وعامة الجمهور، وهي متوفرة مجاناً على الموقع التالي www.ramallah.ps/gis. تُمكّن هذه التطبيقات العمّال الميدانيين، من مختلف مستويات الخبرة وذوي الآليات المرتكزة على الخرائط، من جمع بيانات دقيقة وإرسالها إلى قاعدة البيانات البلدية. بالفعل، بالنسبة إلى أيّ ملاحظة كانت، يمكن توثيق عدد من التفاصيل استناداً إلى معلومات وصفية، أو صور، أو فيديوهات، أو تسجيلات سمعية، أو أي ملحق من نوع آخر. أما الهدف النهائي، فهو إفساح المجال أمام إجراء تحليل جيو-مكاني سليم، يساعد في "فهم الأسباب وربطها بالأمكنة". يمكن الاطلاع على هذا العرض التقديمي هنا.

بلباو وتطبيق مؤشر المدن المتعددة الثقافات على المستوى المحلي

ضمن إطار مبادرة المدن المتعددة الثقافات التابعة التي أطلقها مجلس أوروبا، شاركت مدينة بلباو في صياغة هذا المؤشّر للتحقق من مدى تأثّر سياساتها المحلية بالتنوع، واتّخاذ الإجراءات اللازمة في المجالات التي تستدعي إجراء تحسينات. وبالتالي، انطلاقاً من الحاجة إلى دمج منظور تعددية الثقافات ضمن سياساتها البلدية، والرغبة في التعلم من مدن أخرى، تمكّنت المدينة أيضاً من المساهمة في التغلّب على التحديات الديموغرافية ومكافحة التمييز. استناداً إلى هذه الطريقة، تمكّنت المدينة من تطبيق أداة شاملة وتشاركية، توفّر أيضاً دعم الخبراء والجهات الفاعلة المعنية بهذه المبادرة عبر الوطنية. بالفعل، أثبتت مدينة بلباو عام 2013، من خلال استبيانات ومسوح وعبر العمل المشترك بين المؤسسات، أنّ إحدى نقاط الضعف الأساسية التي تعانيها كانت غياب سياسة مؤاتية للتعددية الثقافية ومكافحة التمييز في القطاع الإعلامي. على ضوء ذلك، نجحت المدينة في تسجيل مشاركتها الفاعلة في هذه المسألة خلال السنوات الست الماضية، وتحسين أدائها بحيث تجاوزت معدّل المدن المشاركة في المبادرة بشكل عام. يمكن الاطلاع على هذا العرض التقديمي هنا.

تعزيز قدرات الجماعات المحلية المغربية في مجال الهجرة (RECOMIG): الاستراتيجية المغربية لبناء قدرات الجماعات المحلية والجهوية في مجال الهجرة

"تعزيز قدرات الجماعات المحلية المغربية في مجال الهجرة" هو مشروع أطلقته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي عام 2016، لدعم إضفاء طابع جهوي على الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، الخاصة بوزارة المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، بالشراكة مع المديرية العامة للجماعات المحلية التابعة لوزارة الداخلية. يهدف المشروع إلى تحسين ظروف الدمج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمهاجرين على المستوى المحلي، وبالتالي تحسين التماسك في الجماعات المحلية الشريكة. يمكن الاطلاع على هذا العرض التقديمي هنا.